

# أنواع القتل في قانون العقوبات المصرى

## مقارنة بالفقه الإسلامى

دكتور محمد مصطفى امبابى

عميد الكلية

### تمهيد

تعرض قانون العقوبات المصرى لجريمة القتل واحكامها — بشكل أساسى — فى الباب الاول من الكتاب الثالث ، وبشكل تبعى فى الباب الثانى من نفس الكتاب .

وفى هذا البحث أحاول أن أصل الى موقف قانون العقوبات المصرى من الفقه الإسلامى فى صور القتل وعقوباته حتى يتبين لنا مدى التقارب بينهما أو التباعد ، وليكون المقبول والمرفوض فى قانون العقوبات المصرى معروفا من وجهة النظر الإسلامية حتى يسهل على صائغى التقنين الإسلامى معرفة نقاط المخالفة فيطوعونها لشرع الله الخالد .

وقد نص قانون العقوبات المصرى على نوعين لجناية القتل هما القتل العمد والقتل الخطأ ، وسنتكلم عنهما أولا ، ثم نحاول — بعد ذلك — أن نجيب على سؤال له أهمية ، وهو : هل يوجد نوع ثالث لجريمة القتل فى قانون العقوبات المصرى ؟ ، وإذا كان موجودا فهل يوجد له نظير فى الفقه الإسلامى ؟

ونحن هنا اذ نحاول وضع لبنة فى بناء العلم الشامخ نسأل الله أن يوفقنا ، وإن يسدد خطانا انه نعم المولى ونعم النصير .

## الجزء الاول

### القتل العمد

تحدث قانون العقوبات المصرى عن القتل العمد فى المواد من ٢٣٠ الى ٢٣٥ ، وفى المواد ٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ وقد جاء بعضها فى القتل العمد بطريق المباشرة ، والبعض الآخر بطريق التسبب .

**ما هو القتل العمد ؟**

اتفق شراح القانون على أن العمد هو قصد الجانى ازهاق روح المجنى عليه ، لكنهم اختلفوا فى تحديد هذا القصد ، فذهب فريق منهم الى أنه ارادة الفعل والعلم بالنتيجة الاجرامية التى يحتل أن تقرتب عليه ، وذهب غيرهم الى أن العلم بالنتيجة وحده لا يكفى فى اثبات القصد الجنائى ، بل لابد من ارادة هذه النتيجة الاجرامية . واصحاب الراى الاول هم انصار نظرية العلم ، أما اصحاب الراى الثانى فهم انصار نظرية الارادة (١) .

واذا كان الاساس هو قصد ازهاق روح المجنى عليه فان مجرد استعمال السلاح القاتل لا يكفى لاثبات هذا القصد ، ويجب على المحكمة أن تعنى بابراره استقلالاً ، وأن تورد من الادلة ما يقطع بثبوته ، كأن تكون الاصابة جسيمة وفى مقتل (٢) .

ولا يشترط أن تكون الوسيلة المستعملة فى الجريمة مما أعد للقتل أصلاً كالبنادق والخناجر والسيوف ، بل يمكن أن تكون مما لم يعد للقتل فى الاصل ولكنها تؤدي اليه اذا استعملت فى الاعتداء على المجنى عليه كالضرب بالفئوس أو بالحجارة (٣) .

---

(١) محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات ص ٦٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) حسن المرصفاوى قانون العقوبات ١٧٨ ، ١٧٩ .

كما انه ليس ضروريا أن تمتد يد الجانى الى المجنى عليه لارتكاب جريمته ، بل يكفى ان يهيىء من الوسائل ما يؤدى الى احداث الوفاة كالصق بالكهرباء أو اطلاق حيوان مفترس على المعتدى عليه ، أو دس السم له فى الطعام أو الشراب ، أو حبسه فى مكان منعزل وحرمانه من مقومات الحياة ، بل ذهب بعض الفقهاء الى أن الاساليب النفسية كالتهويل أو الاثارة يمكن أن يعاقب فاعلها بعقوبة القتل اذا كان قد قصد بذلك قتل المجنى عليه(٤) .

ومن المبادئ التى أخذت بها محكمة النقض المصرية أن الخطأ فى شخص من وقع عليه الفعل أو الخطأ فى توجيه الفعل نفسه لا يمنع من توقيع عقوبة القتل العمد متى ثبت أن الجانى قصد بالفعل ازهاق روح المجنى عليه ، بل ان الامر حينئذ يقتضى مساءلة الجانى عن جريمة شروع فى قتل بالنسبة للشخص المقصود أصلا بالإضافة الى جريمة القتل العمد بالنسبة لمن أصيب بالقتل(٥) .

### عقوبة القتل العمد فى قانون العقوبات المصرى :

تنوعت عقوبة القتل العمد فى قانون العقوبات المصرى الى ثلاثة أنواع ؛ هى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والحبس .

**أولا — عقوبة الاعدام :** تطبق هذه العقوبة عند وجود ظرف من الظروف المشددة ، وقد حصرها القانون فى أربعة : هى :

( ١ ) **سبق الاصرار :** وقد فسرته المادة (٢٣١) بأنه القصد المصمم عليه لارتكاب الجريمة . وهذا الظرف لا يمكن توافره الا اذا ارتكب الجانى جريمة وهو هادى البال وبعد فكر وزوية ، أما اذا ارتكبها وهو فى ثورة غضب يملكه ويسد عليه التفكير الهادى المطمئن فان ظرف سبق الاصرار لا يعتبر قائما .

والراى السائد فى فقه القانون أن سبق الاصرار يقوم على عنصرين :

---

(٤) عبد المهيمن بكر — القسم الخاص فى قانون العقوبات ١٩/٢ .

(٥) محمود منصور — قانون العقوبات ص ٢٧٥ .

**العنصر الاول :** عنصر زمنى ، ويتقضى أن يكون التفكير فى الجريمة قد سبق التصميم على تنفيذها .

**العنصر الثانى :** عنصر نفسى ، ويتمثل فى حالة الهدوء والسيطرة على النفس اثناء تفكير الجانى فى ارتكاب جريمته (٦) .

وعلى ذلك فان ظرف سبق الاصرار لا يعتبر قائما اذا وجدت نية القتل فجأة لدى الجانى نتيجة لحادث معين .

ويمكن الاخذ بالقرائن المختلفة لبيان توافر سبق الاصرار كاثبات ضغينة سابقة بين الجانى والمجنى عليه أو غير ذلك مما يستنتجه قاضى الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها ، غير أنه لا يمنع من توافر سبق الاصرار أن يعلق الجانى تنفيذ جريمته على امتناع المجنى عليه من تنفيذ رغباته (٧) .

**٢ — التردد :** وهو تربص الجانى للمجنى عليه فى مكان أو امكنة مدة من الزمن سواء كانت قصيرة أو طويلة ليتوصل الجانى الى تحقيق الظرف المناسب لقتل المجنى عليه ( المادة ٢٣٢ ) .

ومن المفيد هنا أن نلفت النظر الى أنه لا تلازم بين سبق الاصرار وبين التردد فى تشديد عقوبة القتل العمد ، بل أن توافر أحدهما دون الآخر كاف فى الحكم على الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ( ٢٣٠ ) وهى الاعدام (٨) .

**٣ — القتل بالسهم :** اعتبر الشارع المصرى هذا النوع من القتل ظرفا مشددا للجريمة لما تنم به عن غدر وخيانه لا يتوافران فى صور القتل الأخرى ، ولذلك فان الشارع المصرى أهدر فى هذه الصورة ما طلب

---

(٦) أنظر محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات ص ٦٥٩ .

(٧) المرجع السابق ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٨) محمود منصور — قانون العقوبات ص ٢٧١ .

توافره في غيرها من سبق اصرار أو ترصد حتى يحكم على الجاني بعقوبة الاعدام (المادة ٢٣٣) .

٤ — ارتكاب جناية اخرى مع القتل : ويعتبر ظرما مشددا سواء كانت الجناية الاخرى مقترنة بجريمة القتل أو متقدمة عليها أو لاحقة لها ( مادة ٢٣٤ مقرة ٢ ) لكن يشترط لتوافر هذا الطرف المشدد أن تكون الجنايتان ناشئتين عن فعلين مختلفين لا عن فعل واحد ، فإذا أطلق شخص عيارا ناريا عمدا فقتل شخصين أو القى قنبلة فأصاب أكثر من شخص فإن ذلك لا يدخل تحت الحكم الذي ذكرناه .

ولا يشترط لاثبات هذا الحكم مضي مدة محددة من الزمن بين الجنايتين ، بل يكفي أى فاصل زمني مهما كان قليلا ، كما لا يشترط أن تكون الجناية الاخرى مستقلة تماما عن فعل القتل بفض النظر عما قد يكون بينهما من ارتباط أو اتحاد في الغرض (٩) .

٥ — قتل الجاني للجنى عليه حرقا باشعاله النار في مكان وجود المجنى عليه ( المادة ٢٥٧ عقوبات ) .

ثانيا — عقوبة الحبس : وهي لا تقوم الا اذا اقترن بالفعل المؤدى الى الموت ظرف من الظروف المخففة ، وتتلخص هذه الظروف في نظر الشارع المصرى في الحالتين الآتيتين :

١ — مفاجأة الزوج لزوجته متلبسة بالزنا وقتله لها ولن يزنى بها ، وقد جاء ذكر هذه الحالة في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ، ولأن الزوج في هذه الحالة يكون في وضع نفسى في غاية الصعوبة فان المشروع جعل من فعله جريمة خاصة اقل جسامة من غيرها ، ولذا فانها تتحول الى جنحة ، ويعاقب فاعلها بالحبس وجوبا لا جوازا (١٠) .

---

(٩) المرجع السابق ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(١٠) حسن المرصفاوى — قانون العقوبات ص ١٨٧ .

٢ — تجاوز حق الدفاع الشرعى بنية سليمة اثناء استعماله اياه مادام لم يقصد احداث ضرر اكثر مما يتطلبه الدفاع . ويتوقف الحكم بالحبس فى هذه الحالة على اعتبار الجانى معذورا اذا رأى القاضى محلا لذلك ، والمادة التى اشارت الى هذه الحالة هى المادة (٢٥١) .

هذا والمشرع المصرى يعطى للمعتدى عليه حق الدفاع الشرعى عن النفس او المال ولو ادى هذا الدفاع الى قتل المعتدى ، وذلك فى المادة (٢٤٥) ، ونصها ما يلى : « لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره او اصابه او ضربه اثناء استعمال حق الدفاع الشرعى عن نفسه او ماله او نفس غيره او ماله » .

ولا تقوم حالة الدفاع الشرعى الا اذا توافرت الشروط الآتية :

١ — ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس او المال ، او ان يكون قد صدر عن الجنى عليه فعل يخشى منه وقوع الاعتداء ، ولا يشترط فى الفعل ان يشكل خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى ان يتصور المعتدى عليه ذلك او يعتقد ، على ان يكون لهذا التصور او الاعتقاد اسباب معقولة .

٢ — ان يكون ما فعله المعتدى عليه هو الوسيلة الوحيدة لرد العدوان ، فاذا كان الاعتداء يندفع بغير القتل لكن المعتدى عليه تجاوز الحق المعطى له وقام بقتل المعتدى فانه يكون مسئولا ، ولا يعتبر عمله دفاعا شرعيا ، اللهم الا اذا كان التجاوز بنية سليمة واقتنع القاضى بذلك واعتبره معذورا ، وهو ما سبق الحديث عنه فى المادة (٢٥١) .

٣ — الا يكون من الممكن احتماء المعتدى عليه بالسلطة العمومية بحيث لم يجد ظرفا يسمح له بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء عليه ، وقد نصت المادة (٢٤٧) على هذه الشروط (١١) .

---

(١١) أنظر فى هذه الشروط : محمود منصور — قانون العقوبات ص ٣١٨ وما بعدها وحسن المرصفاوى — قانون العقوبات ص ١٩٥ وما بعدها .

- ٤ — أن يكون المقصود بقتل المعتدى واحدا من الأغراض الآتية :
- ( أ ) دفع خطر الموت أو الجراح البالغة بواسطة فعل يتخوف منه ذلك .
- ( ب ) منع اتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة .
- ( ج ) منع اختطاف انسان .
- ( د ) دفع خطر الحريق الذى يهدد الاموال بالاتلاف .
- ( هـ ) منع سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .
- ( و ) مقاومة الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته .
- وقد وضحت المادتان ( ٢٤٩ ، ٢٥٠ ) كل هذه الأغراض .

**ثالثا — عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة :** تطبق هذه العقوبة على القاتل عمدا اذا لم يقترب بجريمته ظرف من الظروف المشددة أو ظرف من الظروف المخففة التى وضحناها قبل ذلك .

وعقوبة الاشغال الشاقة هى تشغيل المحكوم عليه فى اشق الاشغال التى تعينها الحكومة ، ويكون هذا التشغيل مدى الحياة ان كانت العقوبة مؤبدة أو مدة الحكم بها ان كانت مؤقتة مع العلم بان مدة الاشغال الشاقة المؤقتة لا تقل عن ثلاث سنين ، ولا تزيد عن خمس عشرة سنة الا فى الاحوال التى ينص عليها القانون ( مادة ١٤ ) .

### المقارنة بالفقه الإسلامى

#### أولا — من حيث التعريف بالقتل الممد :

لا نجد خلافا بين قانون العقوبات المصرى وبين الفقهاء المسلمين فى أنه قصد ازهاق الروح . غير أن فقهاء المذهب المالكى يسقطون هذا القصد من حسابهم اذا كانت وسيلة القتل هى الضرب بأية أداة من الأدوات وكان بين الجانى والمجنى عليه عداوة ، أو كان الجانى قد ارتكب جريمته وهو غاضب — فانهم يعتبرون القتل هنا عبدا رغم انتفاء القصد اليه . أما اذا كان القتل قد ارتكب جريمته بوسيلة لا ضرب فيها كالخنق وينع الطعام

والشراب حتى الموت فان القتل لا يكون عمدا الا اذا ثبت القصد اليه (١٢) ،  
والمالكية في هذه الحالة يتفقون مع بقية الفقهاء الذين خالفوا المالكية في  
الحالة الاولى .

ويبدو ان فقهاء القانون يفسرون القصد الى ازهاق الروح تفسيرا  
شاملا بحيث لا يخل بهذا القصد ان يخطئ الجاني شخص المجنى عليه  
ويقتل شخصا آخر ، او ان يخطئ في توجيه الفعل نفسه ، وهم بهذا  
يخالفون جمهور الفقهاء المسلمين الذين اعتبروا القتل خطأ لا عمدا في  
الصورتين ، لكنهم يتفقون في الصورة الاولى مع المالكية الذين اعتبروا  
القتل فيها عمدا بشرط وجود عداوة بين الجاني والمجنى عليه (١٣) .

وواضح ان الحكمة فيما ذهب اليه المالكية ومن تابعهم من فقهاء  
القانون الوضعي — هي حماية النفس من الاعتداء عليها بصورة مطلقة ،  
ومؤاخذة الجاني على قصده وان تحقق هذا القصد في غير المقصود قتله ،  
لان النفوس البشرية متساوية في الحرمة مادامت معصومة الدم .

ويعتقد جمهوره شراح القانون المصري ان القضاء في مصر قد استقر  
على هذا النظر بناء على وجود التماثل بين المقصود بالقتل وبين المقتول  
بالفعل ، وهذا يعني ان قصد القتل ينتفى اذا انعدم التماثل المذكور ، كما  
لو ضرب انسان طائرا يريد صيده فأخطأه وأصاب رجلا فقتله (١٤) .

### ثانيا — من حيث الوسيلة المستعملة في الجريمة :

أخذ فقه القانون بما ذهب اليه فقهاء المالكية والشافعية من انها  
كل شيء من شأنه ان يحدث الوفاة ، يستوى منها ما كان معدا للقتل أصلا  
وما لم يكن كذلك ، ويستوى ان يكون القتل بالباشرة وأن يكون بطريقة

---

(١٢) انظر الشرح الكبير ٢٣٢/٤ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) عبد المهين بكر — القسم الخاص بالاعتداء على الاشخاص

والاموال ص ٤٩ ، ٥٠ .



يتسبب عنها الموت للمجنى عليه كاطلاق حيوان مفترس عليه أو حبسه مع منع الطعام والشراب عنه أو الإمساك به لمن يريد قتله (١٥) .

وخالف فقهاء القانون ما ذهب اليه الحنفية من اشتراط آلات خاصة لاثبات العمد في القتل ، وهى آلات تستعمل أصلا للجرح والطمع والقتال ، وعرفوها بأنها التى تفرق أجزاء البدن كالسيف والسكين والرمح والخنجر وما فى معناها من كل محدد كالنحاس والرصاص ، أما غير المحدد والذى لا يجرح فلا يعتبر القتل به عمدا عند أبى حنيفة فى احدى الروايتين عنه ، والرواية الثانية تعتبر ذلك من القتل العمد ، وهى الرواية التى أخذ بها جمهور الاحناف . ويتضح من الرواية الاولى ان الاساس فيها عند أبى حنيفة هو الجرح واراقة الدم سواء كان الجرح من مادة الحديد أو من غيرها (١٦) .

ومع ان الاصل عند الاحناف — كما ذكرنا — هو استعمال الاسلحة لضرب المجنى عليه حتى يكون القتل عمدا فانهم اضافوا الى ذلك وسيلتين أخريين هما :

القاء المجنى عليه فى نار أو فى ماء مغلى مع تعجيزه عن الخروج منه (١٧) .

### ثالثا — من حيث العقوبة :

ظهر لنا عند بيان عقوبات القتل العمد فى قانون العقوبات المصرى ان العقوبة الاصلية ( أو فى الظروف العادية ) هى الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ولا يصار الى عقوبة أخرى سواء كانت أشد — وهى الاعدام — أو أخف — وهى عقوبة الحبس — الا اذا اقترن بالقتل فى الحالة الاولى ظرف مشدد وفى الحالة الثانية ظرف مخفف ، وقد سبق توضيح ذلك كله . أما فى

---

(١٥) انظر : الشرح الكبير ٢٤٢/٤ ونهاية المحتاج ٢٤٧/٧ والمغنى

٦٣٧/٧ .

(١٦) حاشية ابن عابدين ٣٥٠/٥ ، ٣٥١ واحكام القرآن للحصاص

١٩٩/٣ ، ٢٠٠ .

(١٧) المرجعان السابقان .

التشريع الاسلامى فان كل المذاهب الفقهية لا تعترف بهذا التنوع في العقوبة ، ولا فرق عندها جميعا بين ظرف وظرف طالما أن القتل تم عمدا عدوانا . والعقوبة في كل الحالات هي القصاص من القاتل ، ولا يؤثر في هذا أن بعض الفقهاء يجعلون للقتل العمد عقوبتين ، هما القصاص والدية ، ولولى الدم أن يختار احدهما (١٨) ، لان هذه النظرية لا تفرق بين جريمة وأخرى من جرائم الاعتداء على النفس ولا تشكل تصنيفا لجرائم القتل العمد كما هو الشأن في قانون العقوبات المصرى ، بل ترك الامر لولى الدم ليختار احدى العقوبتين : القصاص والدية ، ولا يعتبر هذا طاعنا في وحدة العقوبة في الفقه الاسلامى ، لان كل جرائم القتل العمد يمكن أن تكون عقوبتها القصاص ويمكن أن تكون عقوبتها الدية اذا عفا ولى الدم عن القصاص ، أما في القانون فان لكل جريمة ظرفا خاصا بها يجعل عقوبتها اما الاعدام واما الاشغال الشاقة واما الحبس حسب الظرف المصاحب للجريمة .

كما لا يؤثر في وحدة العقوبة في الفقه الاسلامى أن بعض الفقهاء — وهم المالكية — يجعلون العداوة بين الجانى والمجنى عليه أساسا في وجوب القصاص من القاتل اذا كانت وسيلته في الاعتداء هي الضرب (١٩) ، وهو ما اعتبره القانون دليلا على سبق الاصرار وجعله ظرفا مشددا للجريمة يقتضى الحكم بالاعدام . أقول ان هذا لا يعنى أخذ المالكية بالظروف المشددة على الفحو الذى أخذ به القانون ، لان الأساس الذى أنبنى عليه ايجاب الاعدام للقاتل في الحالة المذكورة مختلف تماما عند كل من المالكية وفقهاء القانون ، فوجود العداوة بين الجانى والمجنى عليه عند المالكية أمر كاشف للعمدية ومؤكد لوجودها ، أما عند فقهاء القانون فهو ظرف من الظروف المصاحبة للجريمة والذي يقتضى التشديد في العقوبة كما أسلفنا

كما لا يؤثر في وحدة العقوبة بالفقه الاسلامى لجريمة القتل أن الحنفية يشترطون للحكم بالقصاص استعمال أدوات معينة والا فان في

---

(١٨) أنظر : تبين الحقائق ٩٨/٦ ومغنى المحتاج ٤/٨٠ .

(١٩) أنظر ص ١٣ من هذا البحث .

العقوبة تخفيفا من القصاص الى الدية (٢٠) ، لانهم جعلوا هذه الادوات دليلا على وجود العمدية الكامنة في نفس الجاني والتي لا يمكن الكشف عنها الا بدلائل مادية ملموسة ، ومن هنا كان مقياسهم للعمد هو استعمال ادوات خاصة تؤكد نية العمد عند القاتل (٢١) .

وبعد هذا العرض لموقف الفقه الاسلامي من تصنيف عقوبة القتل العمد في القانون فاني اعتقد — ومعنى كل منصف — أن مسلك التشريع الاسلامي هو الاصوب والاكثر فائدة لأمن المجتمع واستقراره ، لان اشتراط ظرف مشدد في القانون لتوقيع عقوبة الاعدام على القاتل بفتح بابا واسعا للانفساد في الارض ، ويفرئ الاثرار على ازهاق ارواح الناس مادام في استطاعتهم أن يتخلصوا من الظروف المشددة التي حصرها القانون .

وقبل أن نغادر الكلام عن الظروف المشددة تلفت النظر الى أن الخامس منها — وهو قتل المجنى عليه حرقا بسبب اشعال النار في مكان وجوده — انما هو قتل بالتسبب وليس بالمباشرة كما جاء في نص المادة ( ٢٥٧ عقوبات ) التي تعرضت لهذا الموضوع ، والفقهاء المسلمون مختلفون في حكمه ، فجمهورهم على أن القتل بالتسبب كالقتل بالمباشرة تماما في ايجاب القصاص ، وأكثر الحنفية والهادوية لا يوجبون فيه القصاص ، ويستبدلونه بالدية (٢٢) .

وننتقل بعد ذلك للكلام عن الظروف المخففة للعقوبة في القانون والتي تمنع الاعدام والاشغال الشاقة ، فنقول انه بالنسبة للحالة الاولى وهى قتل الزوج لزوجته المتلبسة بالزنا مع الذى يزنى بها — لا يوجد اساس في الفقه الاسلامي لتخفيف العقوبة الى الحبس أو الى غيره ، وليس هذا لان الامر فيه يقتضى التشديد ، وانما لانه يقتضى الغاء العقوبة على وجه الاطلاق ،

---

(٢٠) ص ١٥ من هذا البحث .

(٢١) انظر حاشية ابن عابدين ٣٥٠/٥ .

(٢٢) انظر المذهب ١٧٦/٢ والتاج والاكليد ٢٤٢/٦ والمغنى

٦٤٥/٧ ، ٦٤٦ وشرح الزهار ٤٠٩/٤ وبدائع الصنائع ٢٤٩/٧ .

( م ٢ — مجلة الشريعة )

لانه لا جريمة أصلا في هذه الحالة حتى نتحدث عن التخفيف ، ومادام الأصل قد انتفى فلا يجوز التعرض لتفاصيله وهذا كما قلت من وجهة النظر الخاصة بالفقه الإسلامى .

والمستغرب حقا في مسلك المشرع بقانون العقوبات المصرى أنه أباح القتل في حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال ، ولم يرتب عليه أية عقوبة ( المادة ٢٤٥ ) ، ولكنه في حالة الدفاع عن العرض لم يأخذ بهذا الحكم ، ورتب عقوبة على من قتل زوجته متلبسة بالزنا مع رجل آخر ( المادة ٢٣٧ ) ، وكأن العرض أهون شأنا من النفس والمال أو كأن موقف الزوج المخدوع أفضل من موقف المعتدى على نفسه أو ماله .

هذا بالنسبة للحالة الاولى من حالتى التخفيف في جريمة القتل العمد ، أما الحالة الثانية التى نص عليها القانون في المادة ٢٥١ — وهى حالة تجاوز حق الدفاع الشرعى — فان الحكم الوارد فيها مخالف للتشريع الإسلامى الذى يسقط العقوبة عن المتجاوز لحد الدفاع الشرعى اذا كان في وضع يفرض عليه ذلك ، كما اذا حاول دفع الضرر بوسيلة أخف من القتل ولكنه لم يجد غير سلاح نارى مثلا وأصابه في مقتل ، أما اذا كان متبكنا من الدفع بغير القتل ولكنه تجاوزه الى القتل فانه يكون مسئولا عن جريمة قتل (٢٣) .

هذا كله اذا اقترن بجريمة القتل العمد ظرف مشدد أو مخفف ، أما اذا انتفى هذا أو ذاك فان العقوبة في القانون — كما علمنا — هى الاشغال الشاقة ، وقد ثبت أنها غير رادعة كالاعدام ، بل انها تحدث أثرا عكسيا في نفس الجانى فيزداد انحرافا ، ويحقد على المجتمع حقدا شديدا ، ولا يلبث بعد خروجه من السجن أن يعبر عن حقه تعبيرا عنيفا ، فيرتكب من الجرائم ألوانا واشكالا تعود به الى السجن مرة أخرى فيصبح مجرما عتيدا .

وهذا ما تحاشاه الشارع الحكيم ، لانه سبحانه وتعالى — أعلم بمصالح الناس وبما يتناسب مع الجرم الواقع من الشخص ، وبما يفيد في ردع المجرم وبما لا يفيد ، ولذلك لم يجعل الاشغال الشاقة ولا الحبس عقوبة للقتل العمد .

ولعمري ان هذا ليدفعنا الى اعادة النظر في نظام العقوبات والى التمسك بما شرعه الله سبحانه وتعالى فان فيه العلاج الناجح والدواء النافع لكل علل المجتمع وأمراضه .

## الجزء الثانى

### القتل الخطأ

جاء ذكر القتل الخطأ فى المادة (٢٣٨) من قانون العقوبات ، ويبدو أن مفهوم الخطأ عند الشارع المصرى هو فعل أو امتناع عن فعل لا يقصد به الشخص قتلا لكنه يؤدى الى ذلك ، وكان فى وسع الجانى أن يتجنب هذه النتيجة لو راعى فى تصرفاته واجب الحيطة والحذر (٢٤) .

وقد عدت المادة (٢٣٨) مجالات القتل الخطأ ، وهى فى الواقع عبارة عن أربع مجموعات تحدد كل مجموعة منها مدى مسئولية الجانى عن نتيجة فعله ، واليك بيان بهذه المجموعات ، نبدأ بأخفها مسئولية ثم الاكبر منها جسامة ، وهكذا حتى نصل فى المجموعة الاخيرة الى أشد حالات القتل الخطأ جسامة وأشدّها عقوبة .

#### المجموعة الاولى وتضم أربع حالات هى :

١ — الإهمال ، وهو اغفال الجانى اتخاذ الاحتياط الواجب الذى تفرضه الخبرة الانسانية العامة ، ومثاله ترك طفل بمفرده بجوار موقد مشتعل وعدم الاحتياطات الكافية لمنع اصابته ، فيسقط الموقد على الطفل ويشعل فيه النار ، ومثاله أيضا أن يقوم شخص بهدم بناء ولا يتخذ من الاحتياط ما يكفى لعدم اصابة أحد المارة .

٢ — عدم الاحتراز ، وهو اقدام الشخص على أمر كان يجب عليه الامتناع عنه ، ومن أمثلته تحميل زورق عددا من الركاب اكثر من حمولته فيغرق ، واعطاء كمسارى الاتوبيس اشارة لقائد السيارة بالتحرك قبل أن يتأكد من نزول الراكب فيقتسب عن ذلك سقوطه واصابته .

٣ — الرعونة ، وقد فسرت أنها الطيش والخفة الناتجين عن سوء التقدير أو عن نقص فى الكفاءة التى تقتضيها خبرته الفنية بالاعمال المنوطة

---

(٢٤) عن المهيمين بكر — القسم الخاص فى قانون العقوبات ج٣ ص ١٣٤ .

به ، ومن أمثلته اجراء الطبيب عملية جراحية دون مراعاة للاصول العلمية الثابتة في مهنته ، وقيام مهندس بتفجير قنبلة مع اهماله ما يجب مراعاته عند القيام بهذا العمل ، فينتج عن ذلك اصابة أحد الناس .

٤ — مخالفة القوانين واللوائح أو القرارات أو الانظمة ، ومن أمثلته أن يطلق شخص عيارا ناريا داخل مسكن مخالفا بذلك نص المادة (٣٧٤) عقوبات فيتسبب في اصابة شخص وقتله .

هذه هي حالات المجموعة الاولى ، وعقوبتها كما جاء في المادة (٢٣٨) هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنين ، والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه ، أو احدى هاتين العقوبتين .

#### **المجموعة الثانية — وتشمل ثلاث حالات هي :**

١ — اخلال الجاني اخلالا جسيما بما تفرضه عليه اصول مهنته أو حرفته ، وتحديد الجسامة هنا متروك لتقدير المحكمة .

٢ — ارتكاب الجاني للجناية الخطأ وهو في حالة سكر أو تخدير نتيجة لتعاطيه مسكرا أو مخدرا .

٣ — عدم تقديم المساعدة للمجنى عليه بعد ارتكاب الخطأ ، أو عدم طلب المعونة له مع تمكنه من ذلك .

وعقوبة هذه الحالات الثلاث هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

#### **المجموعة الثالثة — ولها حالة واحدة فقط هي :**

وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص نتيجة لخطأ الجاني . وعقوبتها الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز سبع سنين .

### المجموعة الرابعة — ولها حالة واحدة أيضا ، هي :

وجود ظرف من ظروف المجموعة الثانية مع وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص .

والعقوبة في هذه الحالة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين . وفي تقديرى أن الخطأ العادى فى القتل هو الذى تضمنته المجموعة الاولى من اهمال أو عدم احتراز أو رعونة أو مخالفة للقوانين أو اللوائح .. أما الخطأ غير العادى فهو الذى تضمنته المجموعات الثلاث الأخرى ، والتي تشكل فى الواقع ظروفنا مشددة للعقوبة ظهر أثرها فى جسامه الجزاء الذى فرضه القانون لهذه الحالات .

ومن الواضح بعد استعراض صور القتل الخطأ فى القانون — ان هذا النوع من القتل يعتمد فى اثباته على أسباب معينة تؤدى الى النتيجة التى حدثت وهى القتل ، ولان الاسباب تحدث المسببات ، والمسببات لابد لها من أسباب فان من واجب القاضى فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فى حكمه رابطة السببية بين الخطأ وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، فاذا لم يشتمل الحكم على هذه الرابطة القانونية المعروفة فانه يكون حكما معيبا (٢٥) .

وفى مجال بيان السبب الذى أدى الى القتل الخطأ فانه لا فرق بين أن يكون السبب مباشرا أو غير مباشر مادام تصور القتل لا يمكن أن يقوم بغير وقوع السبب المؤدى اليه (٢٦) .

وأخيرا فلعله قد وضح من تعداد أسباب القتل الخطأ فى الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ واستعمال لفظ ( أو ) فى عدها — أنه يكفى لتحقيق الجريمة

---

(٢٥) محمود منصور قانون العقوبات ص ٢٨٤ .

(٢٦) المرجع السابق ص ٣١٣ وحسن المرصفاوى — وقانون العقوبات



وقوع صورة واحدة منها فقط لاقامة الحكم المنصوص عليه في القانون ،  
فاذا صدم شخص بسيارته شخصا آخر ودفع بعدم مسئوليته لانه  
لم يخالف القوانين واللوائح الخاصة بالمرور وباستعمال سيارته لكن ثبت  
انه لم يلجأ للاحتياط والتوقى اللازمين فان هذا يكفى لاقامة الحكم  
عليه (٢٧) .

## المقارنة

### من حيث التعريف بالقتل الخطأ :

القتل الخطأ في القانون ناتج عن اهمال أو رعونة أو عدم احتراز أو  
مخالفة للقوانين واللوائح والانظمة ، وهى عوامل واسباب أدت الى حدوث  
النتيجة التى لم تكن واردة في نفس القاتل ، ولكنها حدثت بسبب تقصيره  
وعدم توخى الحذر والاحتياط الواجبين ، ومن أجل هذا خرج القتل الخطأ  
من دائرة الجناية واعتبر من الجنح .

ويبو ان مضمون القتل الخطأ في القانون مختلف تماما عنه في التشريع  
الاسلامى ، وحتى نتصور ذلك فان القتل الخطأ في التشريع الاسلامى جناية  
من الجنايات على النفس ، لكنها في درجة أخف كثيرا من جناية القتل العمد ،  
ويظهر أثر ذلك في العقوبة التى فرضت بسببها والتى سنتحدث عنها بعد .

وهناك اتجاهان للفقهاء في تصور القتل الخطأ ، اولهما للمالكية ، وهو  
خطأ في توجيه الفعل كمن يريد صيدا فيصيب انسانا ، أو خطأ في الشخص  
بمعنى أنه كان يريد ابراهيم مثلا فاصاب اسماعيل ، لكن يشترط الا تكون  
هناك عداوة سابقة بين الضارب وبين المقصود بالضرب ، والا فان القتل  
يكون عمدا لخطأ ، وهذا هو ما ذهب اليه فقه القانون الوضعى على  
ما بينا سابقا في الكلام عن القتل العمد ، أما كيف يتصور أن يقع الضرب  
دون عداوة أو غضب من الضارب فانه يمكن ان يكون بسبب اللعب أو المزاح

أو التأديب المشروع . وهناك شرط آخر — في هذا الاتجاه — لاعتبار القتل خطأ هو أن تكون الاداة المستعملة في الضرب مما لا تقتل غالبا (٢٨) .

هذا هو الاتجاه الاول ، أما الاتجاه الثانى فيمثله باقى المذاهب الفقهية ، ويذهب الى أن القتل الخطأ عبارة عن خطأ في توجيه الفعل أو في الشخص أو في ظن الفاعل ، أى أنه ظن شيئا صيدا مثلا فاذا به انسان ، ولا فرق في هذه المذاهب بين أن تكون هناك عداوة بين الجانى والمجنى عليه أولا تكون ، لكن الحنفية أضافوا الى القتل الخطأ نوعا آخر يشبهه ، وهو « ما جرى مجرى الخطأ » ، ويختلف هذا الاخير عن الخطأ في أنه لا قصد فيه اطلاقا كمن ينقلب وهو نائم على شخص ينام بجواره فيقتله ، أما الخطأ ففيه نوع من القصد .

وغير الحنفية لا يعرفون هذا النوع وهو ( ما جرى مجرى الخطأ ) ويضمونه الى القتل الخطأ (٢٩) .

وبعد هذا التوضيح لفهم الفقهاء المسلمين للقتل الخطأ يتضح جليا ان موضوع القتل الخطأ في كل من التشريع الاسلامى وقانون العقوبات المصرى مختلف تماما ، فهو في القانون أسباب أدت الى وقوع القتل دون قصد من القاتل ، وتنحصر هذه الاسباب في الاهمال والرعونة وعدم الاحتراز ومخالفة القوانين واللوائح والانظمة أما في التشريع الاسلامى فهو خطأ في توجيه الفعل أو في الشخص أو في ظن الفاعل .

وهذه الاسباب التى أدت الى القتل الخطأ في القانون تدخل فيما عرفه الفقهاء باسم القتل بسبب ، وقد ابانوا عن حكمه عندما تعرضوا لاحكام القتل العمد ، وسبق أن ذكرنا أن جمهور الفقهاء يجعلونه تابعا للقتل العمد المباشر ويعطونه حكمه .

---

(٢٨) أنظر : الشرح الكبير ٢٤٢/٤ .

(٢٩) أنظر حاشية ابن عابدين ٣٥٢/٥ والمغنى ٦٥١/٧ ونهاية المحتاج والمحلّى ٣٤٣/١٠ ، ٣٤٤ .

أما الحنفية — باستثناء أبى يوسف ومحمد — والهادية فيجطلونه قسما قائما برأسه ، ولا يلحقونه بالقتل العمد ، ويقررون له عقوبة مختلفة (٣٠) .

وقد قسموه الى سبب مباشر وسبب غير مباشر ، ومثال المباشر عندهم اغراق شخص أو القاءه من مكان شاهق ، ومثال غير المباشر وضع انسان في بيت محكم الاغلاق فيموت بسبب الجوع والعطش .

ولان الحنفية والهادية جعلوا القتل بسبب قسما مستقلا ولم يلحقوه بالقتل العمد أو بالقتل الخطأ — فان مفهوم ذلك أنهم لا يفرقون في القتل بسبب بين أن يكون السبب مقصودا أى عمدا أو أن يكون السبب غير مقصود أى خطأ وحينئذ فان الاحكام تكون موحدة في الحالتين .

أما باقى الفقهاء الذين الحقوا القتل بسبب بالقتل العمد فانهم كانوا يقصدون — بالقطع — الاسباب العمدية التى تكون مقصودة من القاتل ، ومع أنهم لم يعودوا للحديث عن القتل بسبب عندما تعرضوا لاحكام القتل الخطأ — فان ذلك لا يسبب اشكالا عندهم في حكم السبب غير العمدى الذى أدى الى القتل الخطأ ، لان منطقهم في الحاق السبب العمدى بالقتل العمدى المباشر يعطى مؤشرا لرأيهم في حكم السبب غير العمدى الذى أدى الى القتل الخطأ ، وهذا الراى الذى لا بديل له هو الحاق القتل بسبب غير عمدى بالقتل الخطأ المباشر في كل من الحكم والعقوبة ، والله اعلم .

هذا هو موقف الفقه الاسلامى مما اعتبره القانون قتلا خطأ ، ويتضح منه ان الذى اعتبره جمهور الفقهاء خطأ ( وهو الخطأ في توجيه الفعل أو في الشخص ) يعتبره قانون العقوبات المصرى عمدا ، وقد بينا هذا سلفا (٣١) . وهذه نتيجة لها خطورتها في مجال المقارنة بين الفقه الاسلامى والقانون الوضعى ، لانها تتطلب الموازين في كل منهما تجاه الآخر بالنسبة لتصوير القتل الخطأ .

---

(٣٠) أنظر : حاشية ابن عابدين ٣٥١/٥ وشرح الازهار ٤/٤٠٩ .

(٣١) أنظر ص ١٤ من هذا البحث .

وإذا كان قانون العقوبات المصرى قد وافق المالكية فى اخراج الخطأ فى الشخص من قائمة صور القتل الخطأ والحاقه بالقتل العمد . فانه خلفهم — من جهة أخرى — فى القيد الذى فرضوه وهو ضرورة وجود عداوة بين الجانى والمجنى عليه أو وجود غضب من الجانى حال ارتكابه الجريمة والا كان القتل خطأ لا عمدا (٣٢) . وعلى هذا فان القانون يكون مخالفا للفقهاء الاسلامى فى الجملة .

### من حيث عقوبة القتل الخطأ :

عقوبة القتل الخطأ فى قانون العقوبات المصرى تختلف عنها فى التشريع الاسلامى ، فهى فى القانون : الحبس والغرامة أو احدى هاتين العقوبتين على درجات متفاوتة ، أما فى التشريع الاسلامى فهى — بالاتفاق — الدية والكفارة (٣٣) .

وقد سبق أن بينا فساد عقوبة الحبس عندما أجرينا المقارنة بين التشريع الاسلامى وقانون العقوبات المصرى فى جريمة القتل العمد (٣٤) .

ونزيد هنا بالنسبة للقتل الخطأ أن الحبس ( وهو عقوبة سالبة للحرية ) لا يعتبر عقوبة عادلة ، لان ركن الخطأ ينفى نية الاضرار عند الجانى ، وانتفاء هذه النية ( أو ما عرفناه بالقصد ) يوجب عدم توقيع عقوبة بدنية على الفاعل ، وهذا ما أخذ به الفقهاء الاسلامى .

وأما الغرامة التى فرضها قانون العقوبات المصرى على القاتل المخطئ فهى العقوبة العادلة المناسبة ، وكان يجب الاقتصاد عليها لما وضحناه فى الفقرة السابقة .

---

(٣٢) ارجع الى ص ١١ من هذا البحث .

(٣٣) الدية عبارة عن مائة من الابل أو مائتين من البقر أو ألف شاة أو ألف دينار أو ثمانى عشر ألف درهم أو ما يعادل كل ذلك بنقود العصر .

(٣٤) انظر ص ٨ من هذا البحث .

وقد كان من الممكن أن تعادل عقوبة الفرامة في القانون عقوبة الدية في الفقه الاسلامي لولا أن هناك فرقا جوهريا بينهما هو أن الفرامة تعويض للهيئة الاجتماعية عن الاعتداء عليها ، أما الدية فهي تعويض لورثة المجنى عليه عن حياة مورثهم ، ويقوم بأدائها لهم عاقلة القاتل طبقا للنظم التي وضعها الفقه الاسلامي (٣٥) .

وليست المسؤولية المدنية المقررة في القانون مقابلة للدية تماما ، لان التعويض المالى المترتب على هذه المسؤولية لا يخضع لتحديد ثابت كما هو الشأن في الدية ، بل تختلف قيمته من حالة الى أخرى حسب فداحة الخسارة بموت القتيل ، وهذا معناه اقرار التفرقة بين النفوس البشرية مع أنها مستوية في الانسانية وفي المسؤولية أمام الله والناس ، ولا فضل لنفس على نفس أخرى الا بالعمل الصالح ، وحتى هذه الافضلية لا محل لها في الدنيا وانما في الآخرة بعد الموت .

---

(٣٥) العاقلة هم قرابة القاتل على اختلاف بين الفقهاء في تحديدهم .

## الجزء الثالث

### هل يوجد نوع ثالث للقتل

#### في قانون العقوبات المصرى

سبق ان ذكرنا ان قانون العقوبات المصرى تعرض صراحة للقتل العمد وللقتل الخطأ فى المواد التى حددناها فى مواطنها لكن المادة (٢٣٦) تعرضت لنوع آخر من القتل لا يمكن أن يدخل فى مفهوم القتل العمد ولا فى مفهوم القتل الخطأ على ما ذهب اليه المشرع المصرى ، ذلك أن هذه المادة عالجت حالة الشخص الذى يعتدى عبداً على شخص بالضرب أو بالجرح أو بوسيلة أخرى أو يقدم للمجنى عليه مواد ضارة ، ولا يقصد من كل ذلك قتله ، لكن الاعتداء أدى الى موته .

ونص المادة (٢٣٦) هو : « كل من جرح أو ضرب أحدا عبداً أو أعطاه مواداً ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه افضى الى الموت — يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع ، واما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » .

والذى يتحصن هذه المادة يلاحظ ان الشارع المصرى رفع عن الفاعل — فى الاحوال التى وردت بها — وصف القاتل العمد ، وفى الوقت نفسه فانه لا يعتبر قاتلاً بطريق الخطأ الذى ورد بيانه فى المادة (٢٣٨) ، لان الجانى هنا قصد اىذاء المجنى عليه وان لم يقصد قتله ، وهذا خارج عن مفهوم القتل الخطأ الذى لا قصد فيه على الاطلاق ، والذى لا يخرج عن كونه تخلياً عن الحذر والحيلة وهو بهذا اقل جسامة من القتل الذى اشارت اليه المادة (٢٣٦) والتى نحن بصددنا بدليل اختلاف العقوبة فى الحالتين ، فالمعقوبة فى القتل الخطأ هى الحبس والغرامة أو احدى المعقوبتين ، أما المعقوبة فى الاعتداء العمدى المؤدى الى الموت دون قصد القتل فهى الاشغال الشاقة أو السجن .

ومع أن الجانى لم يقصد القتل كما ذكرنا فإن مسئوليته مثبتة على أنه كان يجب عليه أن يتوقع حصول النتيجة التى وقعت بعد أن توجهت ارادته نحو الفعل الذى اتاه (٢٦) ، بل ذهب نتهاء القانون الى ما هو أبعد من ذلك فاعتبروا الجانى مسئولا عن وفاة المعتدى عليه ولو كانت هذه الوفاة قد وقعت بطريق غير مباشر ، كأن يتراخى المصاب فى العلاج أو يهمل فيه حتى يموت ، وهذا — طبعا — اذا لم يثبت تعمد التراخى فى العلاج أو الإهمال فيه تجسيدا لمسئولية الفاعل (٢٧) .

## المقارنة

### موقف التشريع الاسلامى ما جاء بالمادة (٢٣٦) :

الذى جاء بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات المصرى يعرفه جهور الفقهاء المسلمين ويعطونه اسما خاصا هو : القتل شبه العمد ، وبعضهم يضمه الى القتل العمد ولا يعطى له اسما خاصا ولا يجعله قسما قائما برأسه ، وبعضهم الآخر يهمله أو ينكره وعلى هذا ففى الفقه الاسلامى — بخصوص هذا الموضوع — ثلاثة اتجاهات نفرد لكل منها فقرة على الوجه التالى :

**الاتجاه الاول :** وهو للحنفية والشافعية والحنابلة ، وقد سموا القتل الذى تعرضت له المادة ٢٣٦ بالقتل شبه العمد ، والسبب فى اطلاقهم لهذه التسمية أن الفعل الذى أدى الى الموت ليس عمدا محضا ، لان الفاعل لم يقصد القتل ، كما أنه ليس خطأ محضا ، لان الجانى قصد الضرب أو الاعتداء الذى أدى الى الموت وان لم يكن يريد هذه النتيجة ، ومن هنا كان الفعل مترددا بين العمد والخطأ مما دعا الى التسمية التى ذكرناها ، وهناك تسميتان أخريان تعبر كل منهما عن التردد المذكور وهما : خطأ العمد وعمد الخطأ .

---

(٢٦) حسن المرصفاوى — قانون العقوبات ص ١٨٦ .

(٢٧) المرجع السابق ومحمود منصور — قانون العقوبات ص ٢٨٠ .

وقد انقسم أصحاب هذا الاتجاه على أنفسهم في تصور القتل شبه العمد ، فالشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية يقولون انه قصد شخص بما لا يقتل غالبا كضربه بعصا أو حجر صغير أو وكز باليد أو غير ذلك مما لا يصل تأثيره في الغالب الى حد قتل المعتدى عليه (٣٨) .

أما أبو حنيفة فانه يصور القتل شبه العمد بأنه استعمال أداة في الفعل الذي أدى الى الموت غير الأدوات التي تميز القتل العمد ، وبما ان العمد عنده — كما بينا سلفا — يكون بالذى يفرق أجزاء البدن أو بالذى يجرح ويطنع أو بالالقاء في النار (٣٩) فان شبه العمد — عنده — هو استعمال أدوات أخرى غير هذه سواء كانت تقتل في الغالب أولا تقتل ، وعلى هذا فان قذف انسان بحجر كبير قاتل يكون من شبه العمد ، وكذلك القاؤه في بئر أو حبسه مع حيوان مفترس في حجرة مغلقة (٤٠) .

ومع وضوح التسامح الشديد هنا عند أبي حنيفة في هذا النوع من القتل فان الامانة تقتضى ان نذكر ما نقله البعض عن أبي حنيفة من أنه يشترط في شبه العمد الا يكون فيه قصد اتلاف النفس ، فان كان كذلك كان القتل عمدا لا شبه عمد (٤١) ، ولاشك أن هذا هو الاقرب الى المنطق الصحيح والى ما عرف عن أبي حنيفة من فقه عميق وفكر سليم .

**الاتجاه الثانى :** وهو للمالكية الذين اعتبروا هذا النوع من القتل ملحقا بالقتل العمد ، والسبب في هذا أنهم لا يعترفون بوجود واسطة بين القتل العمد والقتل الخطأ ، فقد جاء العمد في قوله تعالى : « **ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما** » (٤٢) ، وجاء الخطأ في قوله تعالى : « **ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة**

---

(٣٨) المذهب ١٩٧٣/٢ والمغنى ٦٥٠/٧ وحاشية ابن عابدين ٣٥١/٥ .

(٣٩) أنظر ص ١٥ من هذا البحث .

(٤٠) أنظر أحكام القرآن للجصاص ٢٠٠/٣ والدر المختار ٣٥١/٥ .

(٤١) المرجعان السابقان .

(٤٢) سورة النساء الآية ٩٣ .



مؤمنة ودية مسلحة الى أهله الا أن يصدقوا» (٤٣) وحينئذ فان القول بوجود قسم ثالث يتردد بينهما يعتبر زيادة على النص (٤٤) .

ولم يقتل الامام مالك بوجود شبه العمد الا في حالة واحدة ، هي حالة قتل الاب لابنه ، فانه استبعد العمدية المحضنة فيها ، وجعلها مترددة بين العمد والخطأ (٤٥) .

**الاتجاه الثالث :** وأصحابه لا يختلفون عن المالكية في انكار شبه العمد ، لكنهم يختلفون عنهم في أن دورهم في هذا النوع من القتل كان سلبيا ، فلم يبينوا حكمه ولم يتحدثوا فيه واكتفوا باهماله أو انكاره ، ومن هؤلاء الفقهاء الهاديوية وابن حزم الظاهري الذي اعتبر القول به فسادا ، لانه لم يصح فيه نص أصلا (٤٦) .

هذا كله في مجال المقارنة بين الفقه الاسلامي وبين قانون العقوبات المصري في مادته ٢٣٦ من حيث التصور ، أما من حيث العقوبة فهي مختلفة في كليهما اختلافا بينا ، اذ أنها في القانون : الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع اذا لم يسبق الجريمة اصرار أو لم يكن هناك ترصد ، فاذا كان هناك سبق اصرار أو ترصد فان العقوبة تكون هي الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وقد نصت المادة (١٤) من قانون العقوبات المصري على أن العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة لا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة .

أما في الفقه الاسلامي فان العقوبة عند المثبتين للقتل شبه العمد هي الدية ، وعند غيرهم — وهم قلة — تكون العقوبة هي القصاص ، وقد صرح بعض أصحاب هذا الرأي بهذه العقوبة عندما الحقوا القتل شبه العمد

---

(٤٣) جزء الآية ٩٢ من سورة النساء .

(٤٤) بداية الاجتهاد ٤٠١/٢ .

(٤٥) المرجع السابق .

(٤٦) التاج المذهب ٢٩٠/٤ وما بعدها والمحلى ٣٤٣/١٠ .

بالقتل العمد ، أما غيرهم ممن لم يتعرضوا لبحث هذا النوع من القتل فان الاقرب الى الصحة أنهم أيضا يلحقونه بالقتل العمد لوجود القصد من القاتل عندما تعرض للمقتول بالاعتداء عليه وان لم يكن يقصد القتل ذاته ، وهذا القصد منتف في القتل الخطأ .

وأيا ما كان الرأى في الفقه الاسلامى فان العقوبة فيه تختلف عما جاء في نص المادة (٢٣٦) عقوبات ، والعقوبة السائدة فيه والتي قال بها جمهور الفقهاء هي الدية ، ولا تختلف الدية هنا عن الدية في القتل الخطأ التي أشرنا اليها سابقا(٤٧) الا في أنها تكون هنا مغلظة ، ومعنى التغليظ هو وجوب أسنان معينة للابل اذا قدمت الدية منها ، فتكون أرباعا : خمسا وعشرين بنت مخاض وخمسا وعشرين بنت لبون وخمسا وعشرين حقة وخمسا وعشرين جذعة ، أما في القتل الخطأ فهي أخماس ، عشرون بنت مخاض وعشرون بنو مخاض وعشرون بنان لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة(٤٨) ، وهذا طبعا اذا كانت الدية المقدمة من الابل ، أما اذا كانت من البدائل لها والتي سبق ذكرها(٤٩) فان التغليظ يراعى فيها عن طريق تقويم الدية من الابل .

والسبب في التغليظ هنا وجود قصد الاعتداء وان لم يكن هناك قصد للقتل ، أما القتل الخطأ فلا قصد فيه للفعل أو للشخص .

١ . د . د . محمد مصطفى امبابي

---

(٤٧) أنظر ص ٢٦ من هذا البحث .

(٤٨) بنت المخاض هي ما مضى عليها سنة ودخلت في الثانية ، وسميت بنت مخاض لان أمها لحقت بالمخاض أى الحوامل ، وسن ابن المخاض هو سن بنت المخاض ، وبنت اللبون هي التي صارت أمها لبونا بوضع الحمل وعمرها سنتان ودخلت في الثالثة ، والحقة هي التي استحققت أن يطرقتها الفحل وعمرها ثلاث سنوات ودخلت في الرابعة ، والجذعة هي التي سقطت مقدم أسنانها ولها أربع سنوات ودخلت في الخامسة .

(٤٩) أنظر ص ٢٦ من هذا البحث هامش رقم ٣٣ .

## اهم المراجع

- ١ — أحكام القرآن . حجة الاسلام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفى — طبع دار الاوقاف الاسلامية سنة ١٣٣٥ هـ .
  - ٢ — حاشية ابن عابدين : رد المختار على الدر المختار — الطبعة الثالثة سنة ١٣٢٦ هـ .
  - ٣ — تبين الحقائق شرح كنز الدقائق — فخر الدين عثمان على الزيلعى — دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت .
  - ٤ — بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع — علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى .
  - ٥ — الدر المختار شرح تنوير الابصار — محمد علاء الدين على الحنفى الطبعة الثالثة .
  - ٦ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد — أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الاندلسى المالكى المشهور بابن رشد الحفيد .
  - ٧ — الشرح الكبير — أبو البركات أحمد الدردير — طبع دار احياء الكتب العربية .
  - ٨ — التاج والاكلیل لمختصر خليل — أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهرى بالمواق المتوفى ٨٩٧ هـ .
  - ٩ — المهذب — أبو اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز ابادى الشيرازى — طبع مطبعة عيسى البابى الحلبي .
  - ١٠ — نهاية المحتاج لابن شهاب الرملی — شمس الدين محمد ابن أبى العباس ابن حمزة طبع مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
  - ١١ — المغنى — أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى — نشر مكتبة الجمهورية العربية .
- ( م ٣ — مجلة الشريعة )

- ١٢ — التاج المذهب لاحكام المذهب القاضى أحمد بن قاسم العتسى اليمنى،  
الصنعائى الطبعة الاولى سنة ١٩٤٧م .
- ١٣ — شرح الازهار المنتزع من الغيث المذرار المفتاح لكلمات الازهار فى فقه  
الائمة الاطهار — أبو الحسن عبد الله بن مفتاح المتوفى سنة ٨٧٧هـ .  
الطبعة الثانية .
- ١٤ — المحلى — أبو عبد الله على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٤٥٦هـ .  
نشر المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت .
- ١٥ — محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات سنة ١٩٧٢م —  
دار النهضة العربية .
- ١٦ — حسن المرصفاوى — قانون العقوبات — الطبعة الاولى سنة ١٩٦٢م .
- ١٧ — عبد المهيمن بكر — القسم الخاص فى قانون العقوبات — الجزء الثانى  
دار النهضة العربية ١٩٧٠م .
- ١٨ — محمود منصور — قانون العقوبات — المكتبة القانونية سنة  
١٩٧١م .